مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية – الصراع بين أمريكا وروسيا كقوة صاعدة
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، نور قتابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5032
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

The world after the US unipolarity - the conflict between America and Russia as a rising power

Dr. Nezar qanue[*]
Nour Ketabe[**]

(Received 11 / 10 / 2016. Accepted 8 / 10 / 2017)

□ ABSTRACT □

This paper attempts to discuss the issue of the future of the new international order that the analysts and thinkers, economists and politicians trying to find out his future after the end of the polar era of the one and the dominance of America to lead the world for a long period of time, and the emergence of new powers in the international arena began competing to lead the world, so we will discuss this issue through Three main themes are: first: polar constituents of American unilateralism, and the second: the challenges facing the Arctic American unilateralism, and the third: the only pole in the face of Russia (conflict of interest). Trying to figure out the future of the international system in the presence of these various forces.

key words: The international system, One polar, Bipolarity, American hegemony.

[*]**Professor- Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics- Tishreen University - Lattakia- Syria.**
[**]**Postgraduate Professor-Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics- Tishreen University - Lattakia- Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية – الصراع بين أمريكا وروسيا كقوة صاعدة

د. نزار قنوع [*]
نور قتابي [**]

(تاريخ الإيداع 11 / 10 / 2016. قُبِل للنشر في 8 / 10 / 2017)

□ ملخّص □

يحاول هذا البحث مناقشة مسألة مستقبل النظام الدولي الجديد الذي يحاول المحللين والمفكرين الاقتصاديين والسياسيين معرفة مستقبله بعد انتهاء عصر القطبية الواحدة وهيمنة أمريكا على قيادة العالم لمدة زمنية طويلة، وظهور قوى جديدة على الساحة الدولية بدأت تنافسها على قيادة العالم، لذلك سنبحث هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور رئيسية الأول: مقومات القطبية الأحادية الأمريكية، الثاني: التحديات التي تواجه القطبية الأحادية الأمريكية، والثالث: القطب الأوحد في مواجهة روسيا (صراع المصالح) في محاولة لمعرفة مستقبل النظام الدولي في ظل وجود هذه القوى المختلفة.

الكلمات المفتاحيّة:النظام الدّولي، القطبية الواحدة، الثنائية القطبية، الهيمنة الأمريكية.

[*] أستاذ–قسم الاقتصاد و التخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.
[**] طالبة دكتوراه–قسم الاقتصاد و التخطيط–كلية الاقتصاد –جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مقدمة:

بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة من الحرب الباردة التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط حلف وارسو نجحت في أن تفرض نفسها قوة عظمى أحادية على رأس النظام العالمي، وأن تجعل من حلف شمال الأطلسي الناتو القوة العسكرية الأحادية في العالم القادرة على أن تتدخل في مناطق العالم المختلفة على العكس من ميثاقه الذي كان قد حدد القارة الأوروبية مجالاً لنشاط هذا الحلف منذ تأسيسه عام 1949،بالإضافة إلى مقومات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية مكنتها من أن تفرض تداعيات سياسية وثقافية أبدعتها من نوع طرح مفهوم (الإمبراطورية الأمريكية) أو تحول الولايات المتحدة إلى (قوة إمبراطورية)، وعلى اعتبار أن الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة يعني انتصاراً للفكر الرأسمالي لذلك خرجت دعوة إقامة نظام الشرق الأوسط الكبير بما تعنيه من سيطرة أمريكية على ذلك المستطيل شديد الأهمية الممتد من غرب الصين شرقاً حتى حدود الاطلسي غرباً، ومن جنوب روسيا وتركيا شمالاً حتى حدود المحيط الهندي جنوباً، ما يعني فرض السيطرة الأمريكية على قلب العالم.

هذه الطموحات والتوقعات بشأن القطب الأمريكي أخذت تتراجع بفعل عوامل متعددة بعضها يخص الولايات المتحدة وبعضها الآخر يخص تفاعلات خارج الولايات المتحدة من أهمها سوء إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي شن حربين كبيرتين في آن واحد تقريباً على أفغانستان والعراق وحرب 2006 في لبنان، وحرب القوقاز، والعدوان على غزة، وفي الوقت ذاته خفض الضرائب في الولايات المتحدة لدعم الأثرياء بدلاً من زيادة الانفاق دعماً للفقراء خاصة بالنسبة للتأمين الصحي وغيره من الحقوق الاجتماعية للمواطن الأمريكي. وقد أدت سياسات بوش الاقتصادية إلى تراجع القدرات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية مما أدى إلى تراجع تدريجي في مكانتها على مستوى النظام الدولي. بالإضافة إلى ظهور قوى عالمية جديدة بدأت تزاحمها على حكم العالم أو على الأقل تشترك معها في اتخاذ القرارات العالمية، حيث أن هذه القوى الجديدة وعلى رأسها روسيا أخذت أدواراً فعالة على المستوى العالمي وبدأت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتزاحمها على قيادة النظام الدولي مما يجعل النظام الدولي في قمته أكثر اتساعاً ويهدد بتغيير هيكلية النظام الدولي وجعل القوى العظمى الجديدة فاعلة على المستوى العالمي.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

يحاول هذا البحث معرفة الدور الذي يمكن أن تأخذه روسيا في النظام العالمي الجديد بعد انتهاء عصر القطب الواحد الذي كان متمثلاً بقيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي بشكل متفرد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مستعرضاً المقومات التي امتلكتها الولايات المتحدة الأمريكية والأخطاء التي جعلتها تفقد هذه المكانة العالمية، بالإضافة إلى معرفة المقومات التي جعلت من روسيا قوة عظمى مرة أخرى بدأت تزاحم أمريكا على قيادة العالم، وهل تحول النظام العالمي من القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب؟.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى استعراض مقومات الولايات المتحدة الأمريكية التي مكنتها من السيطرة على النظام العالمي لعقدين من الزمن، بالإضافة إلى محاولة معرفة الأخطاء التي ارتكبتها لخسارة تلك المكانة العالمية، وما هي مقومات القوى العظمى الجديدة (روسيا) التي ظهرت على الساحة الدولية، وهل تستطيع هذه القوى أن تنافس أمريكا على قيادة العالم، وما هي الاحتمالات التي سيكون أمامها النظام الدولي الراهن؟

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي مقومات القطبية الأحادية الأمريكية؟
- ما أبرز التحديات التي تواجهها؟
- ما هي الاحتمالات المستقبلية للنظام السياسي الدولي بوجود قوى عالمية عظمى جديدة مثال روسيا؟

فرضيات البحث:

سيناقش هذا البحث فرضية أن النظام الدولي الجديد يتحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كإحدى الدول التي أصبحت قوة عظمى من جديد.

منهجية البحث:

تطلب البحث إتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف القدرات التي تمتلكها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، و تحليل ما تملكه بعض الدول (روسيا) من فرص وتحديات تمكنها أو لا تمكنها من الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية أو على الأقل تشاركها في قيادة النظام الدولي.

النتائج والمناقشة:

مقومات القطبية الأحادية الأمريكية:

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي خرجت الولايات المتحدة إلى العالم بكونها المنتصرة في هذه الحرب التي استمرت أكثر من 45 عاماً، بقوة لم يسبق لها مثيل، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية، فضلاً عن القوة السياسية.

في نهاية عام 1991 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمي، وأكبر قدر من النجاحات والانتصارات العسكرية والسياسية بوصفها دولة وحيدة تتمتع بمواصفات ومقومات الدولة العظمى كلها ومن هذه المقومات:

المقومات الاقتصادية:يعد اقتصاد الولايات المتحدة المزدهر هو أعظم أوجه قوتها،**[1]**حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة في العالم نتيجة الظروف الطبيعية والبشرية الملائمة،**[2]** فبين أعوام 1990 و 2000 ازداد حجم الاقتصاد الأمريكي بمقدار 27%.**[3]** حيث بلغ معدل النمو في الاقتصاد الأمريكي مستويات مرتفعة تراوحت بين 4% و5.6% في الأعوام من 1994 وحتى عام 2000،**[4]** وارتفع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2009 إلى 2.6% ثم إلى 2.8% عام 2010 وهو الأعلى منذ عام 2006.**[5]**كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سيطرت على مجمل الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها عبر بناء المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية **[6]** مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وسيطرتها على منابع النفط العالمية.

المقومات العسكرية:الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع أي دولة أخرى على مستوى العالم وهذا مهد لها للاحتفاظ بمكانة عالية في السياسة الدولية ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:

1-الإنفاق العسكري: لقد بلغ الإنفاق العسكري لعام 2001 (310) مليار دولار، وفي عام 2007 وصل إلى (570) مليار دولار،**[7]** في حين زاد عام 2010 إلى (698) مليار دولار وذلك بسبب العمليات الخارجية الطارئة في

أفغانستان والعراق.**[8]** وتساوي ميزانية وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) الميزانيات العسكرية المجتمعة للدول الإثني عشرة أو الخمس عشرة التي تلي الولايات المتحدة، بعبارة أخرى فإن الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة يشكل 40%– 50 % من الإنفاق الدفاعي في دول العالم كافة.**[9]**

2–المجمع الصناعي العسكري: يعد أحد مقومات القوة العسكرية الأمريكية،**[10]** وأحد الركائز الأساسية التي تستند إليها الولايات المتحدة في هيمنتها على النظام الدولي عبر إنتاج الأسلحة اللازمة لحروبها الخارجية **[11]** حيث أن هناك أكثر من 240 ألف مؤسسة تتعاقد مع البنتاغون.**[12]** كما أن قدرة الناتو العسكرية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية لذلك عملت على تحويله من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوة عسكرية سياسية عالمية تحقق هيمنة أمريكا على النظام الدولي.**[13]**

ويبين الجدول القيمة المالية لصادرات الأسلحة الأمريكية إلى الخارج والتي تعد الأكبر من حيث القيمة بين الدول الأخرى المصدرة للسلاح في العالم، لذلك فهي تحقق أرباحاً كبيرة من تصدير هذه الأسلحة تساعد على استمرار القيادة الأمريكية للنظام السياسي الدولي والهيمنة عليه.

صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة التقليدية من 2006–2010 (مليار دولار)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006
الصادرات	8641	6658	6288	8003	7453

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وسعيد الأيوبي، ط1، بيروت، 2011، ص434.

3–الغاية النهائية من الإستراتيجية العسكرية الأمريكية: إن ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بهذه القدرة العسكرية لا يرجع فقط إلى حجم الإنفاق العسكري الكبير والمجمع الصناعي العسكري وإنما يرجع إلى الغاية النهائية من الإستراتيجية العسكرية العليا التي ترمي إلى فرض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي والتأثير الفاعل في البيئة الدولية بما يخدم مصالحها وذلك من خلال التهديد بالقوة العسكرية واستخدامها فعلاً في بعض الأحيان، ومع ظهور الإرهاب كتهديد جديد لها عملت الولايات المتحدة على تبني مفهوم جديد يرى ضرورة تأمين وجود عسكري متقدم على المستويين الإقليمي والعالمي وذلك من خلال نشر قوات خارج الولايات المتحدة لتنفيذ مهامها في أي مكان وأي وقت متبنيةً عقيدة عسكرية تقوم على المبادرة بالفعل وليس رد الفعل.

المقومات التكنولوجية:شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً في قدرتها التكنولوجية مثل التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية،**[14]** كما ركزت على تطوير الأقمار الصناعية وأقمار الاتصالات ذات المدارات الثابتة، وأنشأت هيئة الاتصالات الفضائية،**[15]** وعملت على متابعة تقنية الدفاع الصاروخي القومي للسيطرة على البعد الفضائي للعمليات العسكرية،**[16]** كما أن الثورة المعلوماتية حظيت باهتمام بالغ من الدارسين والباحثين حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيفها لصالح قدرتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية لأنها تجد أن الدول التي تمتلك المعرفة هي التي ستقود العالم وإن مفتاح التميز لأية دولة هو قدرتها على التميز المعلوماتي.**[17]** كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على 65% من تجارة السلع الإعلامية والثقافة الإعلامية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فيها نحو ألف مليار دولار،**[18]** وذلك لخلق أرضية ملائمة لسيادة الخطاب الأمريكي وتحقيق المزيد من الهيمنة والسيطرة.**[19]**

المقومات السياسية: عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام الأمم المتحدة وسيلة لفرض الانفراد الأمريكي ولكن بشرعية دولية توافق عليها أكبر منظمة دولية وهي الأمم المتحدة وبإقرار القوى الكبرى في مجلس الأمن،**[20]**وقد عملت على توظيف مجلس الأمن لتحقيق أهدافها ومصالحها وتهميش دور الجمعية العامة، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بنظام سياسي يتسم بالاستقرار الداخلي وبتبادل السلطة سلمياً من خلال الآليات الديمقراطية، كما أن صياغة القرار السياسي الخارجي تعتمد على عدة مؤسسات يقع على عاتقها صناعة القرار الخارجي.

التحديات التي تواجه القطبية الأحادية الأمريكية:

أولاً:التحديات الداخلية: ومنها:

1- الأزمة المالية عام 2008: ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004 وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها.**[21]** حيث بدأت مع انتعاش سوق العقارات في الولايات المتحدة بين عامي 2001 و2005 وقدمت الحكومة قروضاً إلى المواطنين لشراء منازل بزيادة تتضاعف مع طول المدة،**[22]** حتى لمن لا تسمح دخولهم بتسديد هذا القرض. وقد انفجرت الأزمة عندما أعلن أحد البنوك إفلاسه عام 2008 وهو بنك ليمان برذر**[23]** مما أدى إلى هبوط قيمة العقارات وبيعها بأقل من قيمتها الحقيقية من قبل المواطنين في محاولة لسداد الأقساط. ومن أسباب الأزمة أيضاً انشغال الإدارة الأمريكية بالسياسة الخارجية والهيمنة العدوانية وإهمالها للوضع الداخلي، فارتفاع الإنفاق العسكري أدى إلى ارتفاع حجم الديون الأمريكية التي قدرت بما يقارب 11 تريليون دولار،**[24]** كما أن إعلان حربها على الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول 2001 أثر على اقتصادها عن طريق تجميد حسابات وأصول واستثمارات للعديد من الأشخاص المشكوك بتورطهم بتلك الأحداث مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة على الدولار بمعدلات غير مسبوقة،**[25]** في عام 2006 كان العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية 758 مليار دولار ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية الاستهلاك.**[26]**بالإضافة إلى العجز في الحساب الجاري كما يبين الجدول الآتي:

العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية 2006-2011

العام	العجز (مليار دولار)
2006	788.1
2007	731.2
2008	673.3
2009	418.0
2010	466.5
2011	467.6

المصدر: 1- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر،2010، ص194-196

2-منظمة التجارة العالمية،world Economic OutLook**،سبتمبر، 2011، ص196-201**

كما أن الفائض في الموازنة العامة تراجع من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002**[27]** ثم تفاقم عجز الميزانية عام 2008 إلى 410 مليار دولار،**[28]** ويغلب الطابع العسكري على النفقات العامة بهدف تمويل العمليات الحربية الخارجية وهذا ما يعد أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية.

2-اتساع دائرة الفقر حيث أن هناك 16 مليون أمريكي يعيشون في فقر مدقع بمعنى أن دخلهم يساوي أقل من نصف الدخل الذي حددته الحكومة الأمريكية.**[29]**

3-ارتفاع معدلات البطالة حيث فقد ما يقارب 5.3 مليون شخص عمله حتى عام 2009 ووصل العدد إلى 11.119 مليون عاطل عن العمل مع بداية عام 2010.**[30]**

4-النظام التعليمي الذي كانت تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية مكانة عالية بدأت تفقدها تدريجياً حيث تحتل المرتبة 18 من بين 36 دولة، حيث يوجد أكثر من 23 مليون أمريكي لا يعرفون القراءة والكتابة فضلاً عن أربعين مليون آخرين يقرؤون بصعوبة ولا يجيدون الكتابة.**[31]**

ثانياً:التحديات الخارجية: ومنها:

1-الحروب الخارجية (العراق نموذجاً):لقد دخلت الولايات المتحدة حربها مع العراق متوقعة انتصاراً سريعاً نظراً للإمكانيات التي تتمتع بها لكن الوقائع الحربية تؤكد تراجع الولايات المتحدة في هذه الحرب وعدم إعطائها النتائج المتوقعة منها وكان لها ثلاث نتائج أثرت على مكانة الولايات المتحدة على مستوى العالم:**[32]**

- ألحقت الحرب ضرراً كارثياً بالموقف الأمريكي في العالم إذ تراجعت مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، فقد كان العالم معتاداً حتى عام 2003 على تصديق كلام رئيس الولايات المتحدة بشكل لا يقبل الشك، ولم تستطع أمريكا في هذه القضية أن تحشد العالم لصالح قضيتها ولا أن تحقق نصراً حاسماً بالسلاح.
- شكلت الحرب على العراق كارثة جيوسياسية فقد حولت الموارد والاهتمام عن التهديد الإرهابي.
- زاد الهجوم على العراق التهديد الإرهابي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أعاد الرئيس نفسه تسمية النزاع المتواصل في العراق بأنه الجبهة المركزية للحرب على الإرهاب، وقد صرحت مادلين أولبرايت التي تولت وزارة الخارجية الأمريكية (إن غزو العراق وما تلاه في نهاية المطاف يعد من أسوأ كوارث السياسة الخارجية في التاريخ الأمريكي).

2-القوى الصاعدة في النظام السياسي الدولي (روسيا أنموذجاً): بانهيار الاتحاد السوفييتي واجهت روسيا مشاكل كبيرة وبخاصة حماية أمنها القومي واستعادة مكانتها ودورها كقوة عظمى في السياسة الدولية لأنها تعتبر الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي، لقد أصبحت روسيا ضعيفة داخلياً حيث يعاني المجتمع الروسي حالة سيئة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وخارجياً فقدت دورها كقوة عظمى وذلك للحفاظ على البلد من الفوضى حيث وجهت اهتمامها إلى إصلاح أوضاعها الداخلية. وقد استمر هذا الوضع حتى عام 2000 حيث وصلت إصلاحات يلتسين إلى طريق مسدود وأوصلت روسيا إلى حافة الانهيار التام كدولة وكمجتمع، ثم حدثت الثورة بوصول بوتين إلى الحكم الذي أحدث ثورة في كافة المجالات وفي السياسة الخارجة وفي دور روسيا،**[33]**أخيراً بدأت روسيا تستعيد عافيتها وتعود إلى الساحة الدولية لتعوّض مكانتها الدولية، وتستعيد دورها كقوة عظمى، فكانت البداية من أوربا بتدخلها المباشر فى أوكرانيا، وضمها شبه جزيرة القرم إلى روسيا رسمياً، على الرغم من الاعتراض الدولي القوي، وهو ما اعتبر أول رد لروسيا على حلف الناتو الذي اعتبرت أنه أهانها، واعتدى على منطقة نفوذها، بتدخله فى ليبيا، والقضاء على نظام العقيد معمر القذافي، ما دفع روسيا إلى اتخاذ موقف صارم فى المسألة السورية والتدخل المباشر بقواتها لحماية حليفها فى سورية حتى لا يتكرر ما حدث فى ليبيا وتخسر روسيا حليفاً آخر، فبادرت بهجوم بري وجوي عنيف على كل أطراف المعارضة من دون استثناء.دفع هذا الموقف الروسي الجديد بالقيادات الجديدة فى المنطقة لمحاولة التقرب إلى روسيا والتلويح للغرب بأن البديل هو روسيا إذا لم يساعد هذه الأنظمة ويرسخ أقدامها فى الحكم، وكانت المبادرة الأولى من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسى الذي بادر إلى فتح علاقات جديدة مع روسيا وتبادل

الزيارات والإعلان على التوقيع على العديد من الاتفاقيات العسكرية وتشجيع التعاون بين البلدين، ليتبعه بعض الساسة الليبيين من خلال التلميحات باللجوء إلى روسيا،إن عودة روسيا إلى المنطقة برغبة فى العودة إلى المشهد الدولي قوة كبيرة ومنافسة للغرب، ولها مصالحها التي تدافع عنها، ورغبة فى تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية مع تعزيز نفوذ قوي فى المنطقة يحقق لها توازن مع القوى الكبرى التي تتصارع على النفوذ والثروات في منطقة غنية بموقع استراتيجي كبير مع ثروات نفطية هائلة وقدرة استهلاكية كبيرة.

تعمل روسيا اليوم على إعادة دورها الذي كانت تقوم به سابقاً أثناء فترة الاتحاد السوفيتي، مع شعور كبير بسيادة النزعة القيصرية التي تملكت رجل روسيا القوي فلاديمير بوتين، الذي توفرت له الظروف التي تسهل له العودة إلى المنطقة من خلال الصراع والحروب التي عمت أرجاءها، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لتدخل القوى الأجنبية المتصارعة لتثبيت مصالحها السابقة، أو العمل على توسيع نطاق هذه المصالح.

3–دول بريكس في مواجهة الهيمنة الأمريكية:تشكّل مجموعة دول البريكس الانطلاقة الأولى لتغيير الأنماط القديمة في ممارسة السياسة المالية العالمية، هذه المجموعة المؤلّفة من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وأفريقيا الجنوبية هي أسرع دول العالم نموًا حاليًا وأقلّها تأثّرًا بأزمته، ويعوّل على النموّ في اقتصاديات هذه الدول لخلق الأمل في رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي. إن أهم إنجازات هذه المجموعة هو قرار إنشاء بنك مشترك للتنمية يعبئ الموارد المالية بهدف تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم. مع العلم إن الاحتياطات النقدية الضخمة للصين والموارد الطبيعية من الغاز والنفط لروسيا هما الركائز الأساسية لإنجاح هذه المجموعة التي تعتمد على حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن. فالتوافق الروسي–الصيني اقتصاديًا وانفتاحه على دول أخرى جعل النظام الاقتصادي العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية بحيث تعيد دول "البريكس" إرساء قواعد هذا النظام العالمي الجديد بعيدًا عن إيقاع اللاعبين التقليديين الذين أرسوا نظامًا عالميًا غير عادل ولا يسمح بأي دور يمكن أن تضطلع به قوى صاعدة غيرها.لقد أعطت الولايات المتحدة لنفسها امتياز الاستعلاء في التعامل مع بقية الدول على أساس أنها القطب الأوحد المؤثّر في العالم، لذلك أقدمت الدول الكبرى وتلك الصاعدة بقوة في المجال الاقتصادي على تشكيل تكتلات وأهداف إقليمية بوجه الهيمنة الأميركية واستئثارها بالنظام المالي العالمي، فكانت "دول شنغهاي" "ودول البريكس"، حيث شكّل التوافق الروسي–الصيني العصب الفعال لمواجهة الولايات المتحدة في التنافس الاقتصادي والبنيان العسكري والنفوذ على مصادر الطاقة، والتأثير في السياسات الدولية من خلال مجلس الأمن للحفاظ على حقوق الدول وسيادتها وعدم استغلال مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كذريعة للاعتداء وفرض التغيير القسري. وكانت أزمة إيران النووية والأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط هما الميدان الجديد لاختبار فعالية المواجهة بين التوافق الروسي–الصيني من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى.

تجديد الدور الروسي في العالم:

كانت هناك رغبة وإرادة لدى القيادة الجديدة بأن يعترف العالم بحق روسيا في استرجاع المكانة التي فقدتها وفي جعلها تتصرف كقوة كبرى بمسؤوليات عالمية، وواجهت صعوبات بعضها يتعلق بالأوضاع الداخلية وصعوبات خارجية فرضها النظام الدولي الجديد الذي يمتاز ببروز أهمية العامل الاقتصادي وزيادة التحالفات والتكتلات الإقليمية، لكن الصعوبة الأكبر هي هيمنة أمريكا على السياسة العالمية وعدم سماحها لروسيا بالقيام بدور مؤثر في هذه السياسة،

وأدركت القيادة الروسية أنه لا يمكن أن تأخذ دوراً فاعلاً على الصعيد العالمي إلا إذا كانت قوية لذلك كان هناك عدة تحولات يجب أن تقوم بها منها:

أ- تحولات السياسة الداخلية: حيث تركزت النظرة الإصلاحية على طموحات واسعة في مجالات إعادة هيبة الدولة والنهوض الاقتصادي والتصدي للنزعات الانفصالية ورفض أي تدخل خارجي فيها، ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد، وقد حقق بوتين بإحكام قبضته على روسيا هدفه الأساسي بإدخال الإصلاحات على نظام الدولة وإعادة بنائها بشكل قوي ومستقر.**[34]**

ب-التحولات الاقتصادية: في عام 2000 كان الاقتصاد يعاني حالات تدهور متعددة، تفاقم الديون التي وصلت أكثر من 200 مليار دولار، عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين، انتشار الفقر، ارتفاع معدل البطالة، وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي، اختفاء الاحتياطيات الذهبية وتفشي الفساد والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على كل ميادين النشاط الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى الانفلات الأمني، لذلك كان أول ما طرحه بوتين هو خلق بيئة اقتصادية جديدة في روسيا تعتمد على تحرير الأسواق، وقد أعطى ذلك نتائج رائعة منذ عام 2001 حيث نما الاقتصاد نمواً كبيراً وانتعش النشاط الاقتصادي وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية، ومع نهاية عام 2008 أصبح الاقتصاد الروسي يختلف بشكل كبير عما كان عليه في التسعينيات.

ت-السياسة الخارجية الروسية الجديدة: وقد اعتمدت على عدة مقومات منها:

- المقومات الجيوسياسية: تمثل روسيا مفترق طرق بين قارتي أوروبا وآسيا ومن هنا يظهر الموقع الجيوسياسي المهم لها، كما أنها تعتبر أكبر دولة في العالم بأكثر من 17 مليون كيلو متر مربع وهذه المساحة تعتبر أحد أهم عناصر قوة روسيا من منظورين مهمين: أولاً: المنظور الأمني: حيث تتيح المساحة الواسعة لروسيا هزيمة أعدائها على الرغم من وجود الصواريخ عابرة القارات. ثانياً: المنظور الاقتصادي: حيث أن هذه المساحات الشاسعة غنية بالثروات الطبيعية المهمة. هذه المقومات الجغرافية جعلت القيادة الروسية الجديدة تضع أولويات لسياستها الخارجية الجديدة تبعاً للمعطيات الجيوسياسية وليس تبعاً للمعطيات الإيديولوجية.**[35]**
- المقومات السكانية: روسيا هي خامس أكبر دول العالم في عدد السكان 144 مليون نسمة ورغم معاناتها حالياً من انخفاض عدد المواليد إلا أنها من أكبر دول العالم سكاناً ولها قوة بشرية متعلمة ومدربة جيداً، فلا تتجاوز الأمية 2% من إجمالي السكان فوق 15 سنة، كما أن لديها قاعدة من العلماء في مختلف الاختصاصات المهمة.
- المقومات الاقتصادية: هناك جملة من المقومات الاقتصادية التي تعيشها روسيا في الوقت الحاضر والتي تستند إلى مقومات زراعية وصناعية ومساحة هائلة فضلاً عن إمكانياتها الهائلة على صعيد ثروة الطاقة من النفط والغاز والفحم، مما أسهم في تكديس الثروة في روسيا، الأمر الذي عزز من قدراتها في المجالات المختلفة مما جعل منها أحد مفاتيح القرار الدولي، حيث باتت الإدارة الأمريكية تفكر كثيراً في الموقف الروسي قبل التوجه إلى مجلس الأمن عند البحث في إصدار أي قرار دولي قد يكون لروسيا فيه وجهة نظر مغايرة ويمكن أن تقف عائقاً دون صدوره. وقد رأى قادة روسيا أن السبيل الوحيد لكي تستعيد روسيا مكانتها كدولة عظمى يتطلب تحولاً اقتصادياً وهذا بدوره يتطلب استقراراً طويلاً في الداخل والخارج.
- روسيا تمتلك تنوع كبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والبترول والكهرباء والفحم والطاقة النووية وتمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة، كما تعد الأولى من حيث احتياطي الغاز الطبيعي إذ تمتلك 27.5% من الاحتياطي العالمي، فضلاً عن نمو متصاعد في الاقتصاد بلغ 7.4% عام 2006.**[36]** كما أن النمو الاقتصادي

الروسي لعام 2008 بلغ 8% والصناعة نمت بنسبة 2.6% عن عام 2007، ونمت الاستثمارات بنسبة 2.2% ولأول مرة يصل الفائض في الميزانية الروسية إلى 3.180 مليار دولار بزيادة قدرها 34.36 مقارنة ب 2007.[37] وتطور نمو روسيا في مجال حجم الاستثمارات كما ازداد التبادل التجاري الخارجي واحتلت روسيا المرتبة الثالثة في العالم من حيث حجم احتياطي الذهب والعملات الأجنبية بعد الصين واليابان، وقد غيرت السياسات التي انتهجها بوتين ومدفيدف النظرة الداخلية والخارجية للاقتصاد الروسي.

- المقومات العسكرية: تمتلك روسيا قوة عسكرية ضخمة وترسانة نووية هائلة وقدرة على تدمير الخصوم بواسطة سلاحها النووي، أما فيما يتعلق بالعقيدة العسكرية فتمنح روسيا الحق في استخدام السلاح النووي لصد أي عدوان ضدها أو ضد حلفائها، ووصل الاهتمام بتحديث القوات المسلحة وتلبية احتياجاتها إلى اتفاق القيادة السياسية والعسكرية على ضرورة إعادة النظر في ميزانية القوات المسلحة مرتين في العام بما يكفل إمدادها بما يتطلبه تمويل احتياجاتها العسكرية، كما أنها عملت على تطوير منظومات جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية الفائقة التطور، وقد قامت روسيا بتنفيذ برنامج طموح لتحديث القوات المسلحة الروسية من خلال تزويدها بأسلحة حديثة ومتطورة بموجب برنامج تصل كلفته نحو 189 مليار دولار يشمل على استبدال نصف كمية المعدات والأسلحة الروسية الحالية، والتركيز بشكل خاص على تجديد شبكة الإنذار المبكر ونشر صواريخ جديدة عابرة للقارات وبناء إحدى وثلاثين سفينة جديدة من بينها حاملات للطائرات.[38]

مما سبق نستنتج أن روسيا تتمتع بالمقومات التي تجعلها أحد الأقطاب التي تتحكم بالقرار السياسي الدولي.

الموقف الروسي–الصيني المشترك في مجلس الأمن:

شكّلت الأزمة السورية نقطة اشتباك في زمن التحوّل الإستراتيجي في العالم، حيث امتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي واشتباك داخلي على الساحة السورية. وكان الموقف الروسي–الصيني المشترك في استخدام حقّ النقض ضد أي قرار يُدين سورية محاولة استعراضية لتجسيد التنسيق السياسي بين الدولتين على المسرح الدولي، وإظهار القدرة على مقاومة الضغوط، وتغيير الصورة الباهتة للسياسة الروسية بعد انحلال الاتحاد السوفييتي. وقد اعتمد التوافق الروسي– الصيني في تبريره لموقفه الصريح المسوّغات الآتية:

- تكريس مبدأ السيادة وعدم القبول بالتدخّل الخارجي في الشأن الداخلي لأي دولة من الدول، ورفض تغيير النظم السياسية أو الحكام بالقوة العسكرية وعبر التدخّل الخارجي.
- ضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الإستراتيجية، وتأكيد ثبات هذا المبدأ في شبكة التفاعلات الدولية.
- لا يجوز تجاوز حدود التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن الدولي كما جرى في النموذج الليبي.
- عدم تفسير مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل انتقائي واستعمالها كورقة سياسية لتنفيذ أغراض أخرى.
- وقف تكتيك التدرّج في قرارات مجلس الأمن حيث يبدأ بالإدانة وينتهي بالتدخّل العسكري.

وقد تطوّر الموقف الروسي إلى دعم سورية عن طريق إمدادها بالأسلحة والذخائر، وإرسال القطع البحرية إلى قاعدة طرطوس، والانحياز السياسي الواضح، حيث لخّص وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" رؤيته للأزمة السورية على الشكل الآتي: "إن ما يحدث في سوريا هو شأن داخلي ويتمثّل في رغبة العصابات الإرهابية المسلّحة في

استلام الحكم على أساس طائفي، وإقامة حكم ديني، وبالتالي يحقّ للنظام أن ينجز الحل الأمني بالتوازي مع الإصلاحات".

يتفق كثير من المحللين على أن التوافق الروسي–الصيني تمليه الحاجة إلى خلق نظرة جديدة إلى العالم من أجل فهم مصالح كل دولة في ظل خلفية العولمة، وبهدف تحقيق السلام في العالم مستقبلاً، إذ تمكّنت روسيا من إنجاح إستراتيجية النهوض بعد عشر سنوات من المعاناة بحثًا عن هوية جديدة في غياب أيديولوجية الاتحاد السوفييتي وانهيار ركائزه الاقتصادية وهياكله السياسية، فقد سعت وبثقة تامة إلى التوافق مع الصين الصاعدة بقوة لإنشاء تعدّدية قطبية على مستوى القرار الدولي وخدمة المصالح الحيوية المشتركة. وقد أدّى هذا التوافق إلى تعزيز القوة العسكرية للصين بما يلائم مكانتها الاقتصادية، حيث رفعت روسيا القيود عن بيع التكنولوجيا المتقدّمة للأسلحة الحديثة، وزوّدت الصين بكمية ضخمة من العتاد والطائرات والسفن والغواصات، كما أقامت مراكز مشتركة للبحث والتطوير والتعاون في المجال النووي.

القطب الأوحد في مواجهة روسيا (صراع المصالح):

سنتناول العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية لإثبات هيمنتها على العالم من جهة والرغبة العارمة لاستعادة المكانة العالمية السابقة من جهة روسيا الاتحادية.

الإدارة الأمريكية وتكريس الهيمنة الأحادية الأمريكية:تعد الانعزالية من أهم تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ولكنها لا تعني فك الارتباطات مع العالم الخارجي بل إدارة العلاقة مع العالم الخارجي على أساس تجنب الأحلاف الدائمة والارتباطات الدولية التي يمكن أن تحد من رفاهية الداخل، أي الأحادية في التعاطي مع الشأن الدولي، ولترسيخ ذلك تم ربطها بمبدأ التفوق الذي تحول إلى إستراتيجية عليا للولايات المتحدة منذ العام 1945، وهي ترتكز على افتراض مفاده أن الدول تحقق الأمن ليس عن طريق ميزان القوى وإنما عن طريق خلق خلل في الميزان لغير صالح المنافسين لها، واستمرار تلك الإستراتيجية من وجهة النظر الأمريكية أصبح شرطاً للاستقرار العالمي.**[** 39**]** ومن هنا ظهرت إستراتيجية الاحتواء في مواجهة النفوذ السوفييتي وقد نجحت في حينه هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها نتيجة لتوفر جميع الظروف، وبانتهاء الحرب الباردة كان هناك فرصة سانحة أمام قيادة أمريكية منفردة للنظام الدولي الأمر الذي استمر حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي عندما بدأت تظهر قوى جديدة كروسيا والصين وغيرها وتشكل تهديداً قريباً لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، لذلك كانت واشنطن أمام ثلاث خيارات:**[** 40**]**

1–التوجه الانعزالي الجديد: لهذا الخيار فوائد منها تخفيض الإنفاق الدفاعي وبالتالي تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة، والاهتمام بالمشكلات الداخلية، إلا أن هذا الخيار قد يزيد على المدى الطويل من خطر نشوب الصراعات الكبرى، كما أنه يهدد السلام العالمي ويقوض في نهاية المطاف الازدهار الأمريكي.

2–العودة إلى تعدد القطبية وتوازن القوى: وهو خيار يعتمد على إقامة توازن للقوى يحول دون ظهور قوة مهيمنة جديدة، حيث يمكن للولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الأخرى أن تتنافس وتتعاون لتفادي الهيمنة المنفردة والحروب العالمية. ومن مزايا هذا الخيار أنه يخفض الإنفاق الدفاعي كما يقلل الحاجة إلى نشر القوات الأمريكية في المناطق الساخنة من العالم، وأيضاً ستتمكن أمريكا من الاهتمام بمصالحها الاقتصادية، إلا أن هذا لن يمنع من قيام الحروب بين هذه الدول مع وجود منافسة شديدة في مناطق تهم الولايات المتحدة الأمريكية.

3–إستراتيجية الزعامة العالمية: وهي تقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معادياً للولايات المتحدة ويحول في الوقت ذاته دون العودة إلى تعدد القطبية ولذلك على الولايات المتحدة التمسك بما يلي:

- الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الاقتصاديات الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا والعمل على تعزيز هذه المنطقة وتوسيعها تدريجياً.
- منع الهيمنة المعادية على المناطق الحساسة مع اتخاذ الاحتياطيات اللازمة لمنع عودة الامبريالية الروسية وبروز النزعة التوسعية الصينية مع تعزيز التعاون مع كل من الدولتين.
- الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي مع تعظيم القوة الاقتصادية للولايات المتحدة.
- التعقل في استخدام القوة وتجنب الإفراط في التوسع.
- كسب التأييد المحلي للزعامة العالمية الأمريكية.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة على ركيزتين لمواجهة القوى الصاعدة ومن أهمها روسيا والصين وهما:

❖ إستراتيجية الحروب الإستباقية: أو ما يطلق عليه (عقيدة بوش) المستندة على مبدأ التهديد الوشيك كمبرر أساسي للعمل الإستباقي، وهي تقوم على المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل بناء على نوايا الطرف الآخر أو لمجرد كونه عدواً محتملاً، ثم انتقل ذلك إلى مهاجمة الدول التي تأوي الإرهاب، بناءً على ذلك حدد الرئيس بوش الابن معالم الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي في الأخذ بأسلوب العمل الانفرادي من خلال خيار الحرب الإستباقية التي تبقى مفتوحة لا تخضع لسقف زمني محدد وتعتبر الكرة الأرضية كلها مسرحاً لعملياتها بدون قواعد تحكمها كما في العراق وأفغانستان وغيرها، وقد بررت إدارة بوش الحروب الإستباقية التي شنها (هناك مخاطر تكون كارثية بدرجة فائقة وقد تقع دونما سابق إنذار وبوسائل يصعب اقتفاء أثرها أو احتوائها، وهكذا تحتم ديمومة الاستعداد من أجل الإقدام على أي عمل – حالة كونه ضرورياً– قبيل أن تتحول المخاطر إلى أمر واقع ماثل للعيان).[41]

❖ الفوضى البناءة: وهي تنطلق من فكرة أن الوضع الحالي في منطقة الشرق الأوسط غير مستقر وأن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي نوع من الفوضى الخلاقة التي ربما ينتج عنها في النهاية وضع أفضل. وفي هذا الإطار يجب من وجهة نظر الإدارة الأمريكية التركيز على ما يلي:

1) الاهتمام غير المسبوق بالأوضاع الداخلية في الدول.
2) استخدام قوة أمريكا لنشر منظومة قيمية أخلاقية.
3) التشكيك في قدرة قواعد القانون الدولي والمؤسسات الدولية على حل قضايا الأمن الخطيرة.

إن أمريكا تحاول بذلك إجراء عملية إصلاح هيكلي للنظام الدولي مع عدم الأخذ بعين الاعتبار التغير الطارئ على الواقع الدولي حيث أن القوى الدولية وعلى رأسها روسيا غير مستعدة للتفاعل مع أي عملية تغيير تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لم تحدد بعد إستراتيجيتها العليا. إلا أن كلا الركيزتين لم تحققا الأهداف المرجوة منها بل كلفا أمريكا خسائر فادحة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وحتى على مستوى مكانتها العالمية، وبناء على ذلك عد جورج بوش الابن كأسوأ رئيس في تاريخ الولايات المتحدة.

أما روسيا التي كانت تحاول استعادة مكانتها الدولية فقد برزت لديها الحاجة إلى التخفيف من وطأة الهيمنة الأمريكية بطرق ثلاث:[42]

- تطهير الداخل الروسي من الجيوب الداعمة للولايات المتحدة الأمريكية.
- خلخلة النظام الدولي بهدف فتح الباب أمام ظهور قوى دولية أخرى، بحيث تجد الولايات المتحدة نفسها في وضع لا يسمح لها بممارسة هيمنة عالمية منفردة.
- القفز فوق دول الطوق المحيطة بروسيا والمتحالفة مع الولايات المتحدة وتكوين تحالفات مع دول أخرى.

بمعنى آخر إن إستراتيجية بوتين هدفت إلى تغيير النظام الدولي انتقالاً إلى التعددية القطبية.

وقد اكتشفت روسيا نوايا واشنطن من وراء غزو العراق لفرض هيمنتها العالمية لذلك بدأ يظهر ما يطلق عليه استقلالية السياسة الخارجية الروسية عن نظيرتها الأمريكية ذلك أن الحرب على العراق كشفت أمرين لموسكو:

- أنها مهما تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن واشنطن لن تغير طريقتها في الإصرار على إهمال مصالح موسكو والتصرف بشكل أحادي.
- بإمكان واشنطن الوصول إلى أهدافها على حساب موسكو وأطراف أخرى بسهولة ضاربة بمصالح هذه الدول عرض الحائط.**[** 43**]**

مما دفع روسيا إلى التحول إلى الشرق الأوسط بما فيه من ثروات طبيعية وسكانية وموقع جغرافي، وقد اعتبر بوتين أن العالم العربي يشكل عمقاً استراتيجياً لبلاده لذلك يمكن التحالف معه في مواجهة العولمة والهيمنة الأمريكية على العالم، ويمكن القول أن التحرك الروسي في العالم العربي ينطلق من قاعدة اكتشاف الأخطاء والثغرات التي وقعت فيها الإستراتيجية الأمريكية والتي يمكن لروسيا استغلالها للنفاذ إلى المنطقة ومن أبرزها:**[** 44**]**

أ- إن الولايات المتحدة من خلال غزوها لأفغانستان والعراق والربط بين الإسلام والإرهاب واستعداء حركات ذات طابع إسلامي قد أشاعت أحاسيس مناهضة لها فأصبحت الفرصة سانحة لروسيا لفرض واقع جديد قبل أن تتمكن الولايات المتحدة من تدارك أخطائها.

ب-إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك خيار فعال يخرجها من مأزقها في العالم العربي بالإضافة إلى الضغط من قبل روسيا التي تملك خيارات عدة للتدخل في الأماكن الساخنة في العالم العربي.

وبالتالي في هذه المرحلة على الولايات المتحدة أن تختار بين مواجهتها للتهديد الإسلامي كما تسميه والتهديد الروسي أما أن تواجه كلا التهديدين فهذا لا طاقة لها به على الأقل في الوقت الراهن.

نجح بوتين في أن تحصل روسيا على صفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي تطوير علاقات غير مسبوقة مع دول إسلامية عديدة، هذا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة فاقدة لقوتها الناعمة نتيجة تورطها في صراع مع الإسلام السياسي سواء كان مباشر (أفغانستان – العراق) أو غير مباشر من خلال دعمها للكيان الإسرائيلي في غزوه للبنان وغزة.

ثم عملت روسيا على تعزيز علاقاتها مع إيران حيث اعتبرتها البوابة التي تسمح بوصول النفوذ الروسي إلى الشرق الأوسط، وكان لابد هنا من استخدام بوتين لسياسة المسارات المتعددة وهي تنطلق على قاعدة خدمة أهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني الداخلي وتعميق أواصر العلاقات مع دول الجوار في الفضاء السوفييتي السابق، وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع قوى كبرى في آسيا كالصين والهند واليابان، ومنع تدخل الدول الأخرى في شؤون روسيا أو منطقة نفوذها، كما عملت روسيا على تقوية جيشها وإمداده بأحدث الأسلحة، وعملت على إرساء نظام اقتصادي تجاري يقوم على التبادل التجاري – لا سيما العسكري- مع الدول الحليفة والصديقة في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا، أما فيما يتعلق بالمصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط فقد عملت على وضع إستراتيجية تمكنها من تحقيقها والحفاظ عليها وكانت أولى ملامحها محاولة إنهاك قوة ونفوذ الولايات المتحدة في المنطقة من خلال مزاحمتها في القضايا الشائكة والحساسة بالشرق الأوسط.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- إن النظام الدولي الأحادي القطبية سوف ينتهى ويتحول إلى نظام جديد متعدد الأقطاب يشهد نمواً فى مراكز القوى.وهناك ثلاثة تفسيرات لذلك، التفسير الأول: ذو بعد تاريخي ويتعلق بعملية نمو الدول، التى تشهد خلق وتراكم الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، والتى تشكل العماد الرئيسي للشركات والمؤسسات، وهو الأمر المحفز لصعود قوى جديدة لا يمكن إيقافها، حيث ينتج مجموعة من مراكز القوى القادرة على التأثير إقليمياً وعالمياً.التفسير الثاني: يتعلق بالسياسة الأمريكية فى المجال العسكري حيث أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية فى أفغانستان والعراق وغيرها أحدثتا تراجعاً في الاقتصاد الأمريكي، في الوقت الذي تظهر فيه اقتصاديات عظمى جديدة كالصين وروسيا وغيرها.التفسير الثالث: يتعلق بظاهرة العولمة، والتى زادت من سرعة تدفق المنتجات الصناعية والإشارات التليفزيونية والأموال والمخدرات عبر الحدود، وبالتالى دعمت نظاما دوليا عديم الأقطاب من خلال اتجاهين:الاتجاه الأول: إن التدفق عبر الحدود يكون خارج إدارة وسيطرة الحكومات وبدون علمها، بما قلل من تأثير القوى التقليدية.الاتجاه الثاني: إن هذا التدفق يعزز من قوى الفاعلين غير الدول القومية، مثل مصدري الغاز والجماعات الإرهابية والشركات متعددة الجنسيات، مما ساعد في أن تمتلك جماعات وأفراد مصادر قوة قد تفوق مثيلاتها لدى الدول القومية التقليدية.

2- تغير الدور الأمريكي فى ضوء تحديات النظام الدولي الجديد: لا يؤثر هذا النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب على الولايات المتحدة فقط، ولكن على باقي دول العالم أيضا. حيث إنه في ظل تعدد مراكز القوى والتأثير، يصعب إحداث إجماع دولي عند مواجهة الأزمات الدولية، مما يحمل في طياته تقويض عمل المنظمات الدولية أيضا.ويمثل تزايد الجماعات الإرهابية تهديداً لواشنطن في إطار هذا النظام. كما يهددها أيضا منتجو الطاقة الذين قد يختارون تقليل إنتاجهم، أو البنوك المركزية التي قد تتخذ – أو تتوقف عن اتخاذ – إجراءات من شأنها التأثير على قوة ودور الدولار الأمريكي عالمياً.ويمكن أن تلعب الولايات المتحدة دوراً في تقليل التحديات والفوضى التي تعم هذا النظام الدولي الجديد. ويرتبط نجاح واشنطن في لعب هذا الدور بتقليل استهلاك الطاقة والاعتماد على الخارج، مما يقلل من الضعف الأمريكي أمام موردي النفط. كما يجب التركيز على ضرورة تعزيز الأمن القومي الأمريكي لمواجهة أي هجمات إرهابية، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية والمواد النووية غير المؤمنة.وفى ظل هذا النظام الذي تتعدد فيه مراكز القوى، يصعب الحصول على موافقة جميع الأعضاء، مما ينتج عنه أن تكون العلاقات انتقائية وموقفية، فيكون هناك حلفاء فى قضية، وأعداء فى قضية أخرى، وتتعقد الوسائل الدبلوماسية.

3- إن ما أكدته أحداث العالم خلال العقدين الماضية أن الولايات المتحدة الأميركية إن تمكنت من فرض حالة الاستقرار في هذه المنطقة أو تلك، فإنه استقرار نسبي يخضع للمتغيرات والمفاجئات غير المتوقعة للأحداث والمواقف السياسية للدول وحتى في التحالفات وما يعزز هذا الرأي هو نضال الشعوب المعادي للهيمنة الأمريكية.

4- نجحت روسيا في محاولة إنهاك قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المناطق من خلال مزاحمتها في القضايا الشائكة والحساسة وأثبتت للولايات المتحدة والعالم أنها قوة عظمى لم يعد بإمكانهم الاستهانة بها بعد الآن.

5-إن روسيا عملت بشكل جاد لقيام تكتلات إستراتيجية ودعم قدراتها للوقوف على قدم المساواة إلى جانب الولايات المتحدة والحد من الهيمنة الأمريكية والعودة إلى عالم متعدد الأقطاب.

مما لا شك فيه أن السياسة الأمريكية تواجه تحدياً غير عادي في مسألة الهيمنة على مجرى الصراعات الدولية،فالبيئة الدولية المعاصرة أضحت أكثر ضبابية وأكثر تعقيداً وأكثر غموضاً من أي وقت مضى، فلم تعد بعض الدول القوية كالولايات المتحدة الأمريكية تملك نفس الردع الاقتصادي والعسكري والحمائي بل وحتى الثقافي كما كان عندها في السابق. ولم يعد للثنائية القطبية أو الأحادية القطبية نفس المدلول مع صعود اقتصاديات الدول الآسيوية واتساع رقعة الأزمة المالية العالمية والتنافس التجاري الدولي، وتنامي الإجرام العالمي وعولمة الخدمات وتنامي دور الأفراد في العلاقات الدولية، لذلك فإن معالم النظام الدولي الجديد ما زالت غير واضحة لكنه بالتأكيد لن يكون تحت هيمنة قطب واحد بعد الآن.

المراجع:

1. جولياني. رودولف; ادواردز. جون، *رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية*، سلسلة دراسات علمية، الطبعة1، 2008، ص21.

2. ألبير. ميشيل، *تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد، الرأسمالية تناطح الرأسمالية*، ترجمة بديع يوسف عطية، بيروت، 1996، ص176.

3. Heisburg. F, American Hegemony: Percepions of the US Abroad, 2000, P:16.

4. د. زلوم. عبد الحي، نذر العولمة هل بوسع العالم أن يقول لا للعولمة الرأسمالية المعلوماتية، الطبعة1، بيروت، ص229.

5. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2011.

6. عبد العاطي. عمر، الأحادية الأمريكية بين الاستمرار والزوال، مجلة السياسة الدولية، عدد 173، القاهرة، 2008، ص132.

7. د. عطوان. خضر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة1، عمان، 2010، ص49.

8. فريمان. سام بيرلو وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر الأيوبي وأمين سعد الأيوبي، الطبعة1، بيروت، 2011، ص231.

9. برستوفتز. كلايد، الدولة المارقة: الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جكتر، الطبعة1، بيروت، 2003، ص37.

10. د. الميهي. آسيا، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، القاهرة، 1997، ص90.

11. خماش. نبال، امبراطورية الأكاذيب: مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول، الطبعة1، بيروت، 2004، ص37.

12. حافظ. زياد، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على السياسة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 306، بيروت، 2004، ص81.

13. د. حسون. محمد، استراتيجية حلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 137، القاهرة، 1999، ص76.

14. د. علي. سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 42، بغداد، 2009، ص165.

15. كمال. محمد مصطفى، العلاقات العامة بين تكنولوجيا الاتصال والأزمات إدارة–عولمة–اتخاذ قرارات، الطبعة1، بيروت، 2012، ص123.

16. سورس. جورج، جورج روس والعولمة، الطبعة1، الرياض، 2003، ص199.

17. د. الربيعي. كوثر، الولايات المتحدة الأمريكية والمراهنة على الانترنت، سلسلة أوراق دولية، العدد 60، بغداد، 2001، ص2.

18. عتريسي. جعفر حسن، العولمة والعالم: إدارة وأدوات، الطبعة1، بيروت، 2001، ص333.

19. شقشوق. محمد، العولمة الثقافية: المفهوم والتجليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، بيروت، 2011، ص134.

20. بيكر. جيمس، سياسة الدبلوماسية، ترجمة: مجدي شرش، الطبعة1، القاهرة، 1999، ص213–214.

21. مرداوي. كمال، الأزمة المالية العالمية: خلفياتها التسويقية–تداعياتها الاقتصادية–وحلولها الإسلامية، الجزائر، 2009، ص5.

22. الوادي. محمود وآخرون، دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية، الجزائر، 2009، ص6.

23. آل شبيب. دريد كامل، المالية الدولية، الطبعة1، عمان، 2011، ص179.

24. كورتل. فريد، الأزمةالمالية العالمية: التنبؤ بالأزمة–فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009، ص5.

25. فياض. محمد خليل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، طرابلس، 2009، ص6.

26. النجار. ابراهيم عبد العزيز، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الطبعة1، الاسكندرية، 2009، ص37.

27. بيلاوي. حازم، الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 330، بيروت، 2008، ص8.

28. كروغمان. بول، العودة إلى الكساد العظيم: أزمة الاقتصاد العالمي، ترجمة: هاني تابري، الطبعة1، بيروت، 2010، ص182–183.

29. د. المولى. سعود، أمريكا ديمقراطية الاستبداد: دراسة في علم الاجتماع السياسي،الطبعة1، بيروت، 2009، ص126.

30. د. صافي. وليد أحمد، الأزمة المالية العالمية 2008، طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي والعربي، الجزائر، 2010، ص15.

31. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2004، ص198.

32. برجنسكي. زبغنيو، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة عمر الأيوبي، الطبعة1، بيروت، 2007، ص152–155.

33. علي. عبد الصادق، روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية، أبو ظبي، 2003، ص37.

34. مركز الأهرام للدراسات السياسية، روسيا بوتين...السعي وراء المكانة المفقودة، القاهرة، 2005.

35. الشيخ. نورهان، روسيا والعالم الإسلامي بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل، 2005، ص321.
36. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2007.
37. د. يسوف. يامن خالد، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، ص230.
38. د. محمود. أحمد ابراهيم، الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، 2007، ص62.
39. الغمري. عاطف، أمريكا في عالم يتغير، ص 40-47.
40. زاد. زلماي خليل، الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، التقييم الاستراتيجي، الإمارات، 1997، ص21-31.
41. د. بسيوني. درية، الولايات المتحدة ومنطقة الخليج-جدلية المصلحة والتدخل، كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 175، ص34.
42. د. الخميسي. منى، مغانم روسيا في الأزمة الأمريكية-الأفغانية، 2004.
43. د. عبد الحميد. عاطف، روسيا تساند العراق ليس حبا فيه، 2002.
44. العبيدي. سلام، روسيا وطلب الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، 2004.